

دلائل الإعجاز

وتَنَدُّ طَوِي على خِلافِهِ . ذاك لِأَنَّهُ مِمَّا لا يَقومُ بالحِقيقةِ في اعتقادٍ ولا يكونُ له صورة في فؤاد .

فصل .

في الفروق بين الحروف المنظومة والكلم وممّا يجبُ إحصاءه بعقبِ هَذَا الفصلِ : الفرقُ بينَ قولنا : حروفٌ منظومةٌ وكَلِمٌ منظومةٌ .

وذلكَ أَنَّ نَظْمَ الحُرُوفِ هو تَوَالِيها في النُّطْقِ فقط وليس نَظْمُها بمقتضى عن معنى ولا النُّظْمُ لها بمقتضى في ذلكَ رسماً منَ العقلِ اقتضى أن يتحرَّى في نظْمِها لها ما تحرَّاه فلو أنَّ واضعَ اللُّغَةِ كان قد قال " ربضَ " مكانَ ضَرْبَ لما كانَ في ذلكَ ما يؤدي إلى فسادٍ . وأما نَظْمُ الكَلِمِ فليسَ الأمرُ فيه كذلكَ لأنك تَقْتَضِي في نَظْمِها آثارَ المعاني وتُرتَّبُها على حسبِ ترتيبِ المعاني في النُّفُسِ . فهو إذاً نَظْمٌ يعتبرُ فيه حالُ المنظومِ بعضُهُ معَ بعضٍ وليسَ هو النُّظْمُ الذي معناه ضَمُّ الشَّيْءِ إلى الشَّيْءِ كيف جاءَ واتَّفقَ . وكذلكَ كانَ عندَهُم نظيراً للنُّسْجِ والتَّأليفِ والصياغةِ والبناءِ والوشْهِ والتَّحْبِيرِ وما أشبه ذلكَ مما يوجبُ اعتبارَ الأجزاءِ بعضها معَ بعضٍ حتى يكونَ لوضعِ كلِّ حيثُ وضعُ علاقةٍ تَقْتَضِي كونهَ هناكَ وحتى لو وضعَ في مكانٍ غيرِهِ لم يَصِحَّ .

والفائدةُ في معرفة هذا الفرقِ أنَّهُ إذا عرفتَهُ عرفتَ أنَّهُ ليسَ الغرضُ بنَظْمِ الكَلِمِ أن توالى أَلْفاظُها في النُّطْقِ بل أن تناسقتْ دلالَتُها وتلاقتْ معانيها على الوجهِ الذي اقتضاهُ العقلُ . وكيف يُتَّصَرُّ أن يُقصدَ به إلى توالي الألفاظِ في النُّطْقِ بعد أن ثبتَ أَنَّهُ نَظْمٌ يُعتبرُ فيه حالُ المنظومِ بعضُهُ معَ بعضٍ وأنه نظيرُ الصَّياغةِ والتَّحْبِيرِ والتَّوْفِيغِ والنُّقْشِ وكلِّ ما يُقصدُ به التَّصْوِيرُ وبعد أن كُنَّا لا نشكُّ في أنَّهُ لا حالَ للفظَةِ معَ صاحبَتها تُعتبرُ إذا أنت عَزَلتَ دلالَتَهما جانباً . وأيُّ مساعٍ للشكِّ في أنَّهُ الألفاظُ لا تستحقُّ من حيثُ هي أَلْفاظٌ أن تُنظَمَ على وجهٍ دونَ وجهٍ . ولو فرضنا أنَّهُ تنخلعَ من هذه الألفاظِ التي هي لغاتُ دلالَتُها لَمَا كانَ شيءٌ منها أحقَّ بالتَّقديمِ من شيءٍ . ولا يُتَّصَرُّ أنَّهُ يجبُ فيها ترتيبٌ ونَظْمٌ . ولو حفَّطتَ صبيلاً شطراً كتابَ " العين " أو " الجمهرة " من غيرِ أن تفسرَ له شيئاً منه وأخذتَهُ بأن